كتب حديثة فى تاريخ العراق

نقدم في هذا العدد من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية خمسة كتب في تاريخ العراق كتبت كلها بأقلام متخصصين عرب بجامعتى بغداد وعين شمس . وأول هذه الكتب عن العراق في العصر السلجوقي ، والثاني عن العراق في عهد المغول الأيلخانيين والثالث عن المصالح البريطانية في أنهار العراق ، والرابع عن مشكلة الموصل والخامس عن تاريخ الحزب الديموقراطى .

المؤلف : دكتور حسين أمين

الكتاب : تاريخ العراق فى العصر السلجوقى

تعليق : دكتور عبد العزيز سليمان نوار

مطبعة الرشاد ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

هذا الكتاب كان في الأصل رسالة أعدها المؤلف تحت إشراف المؤرخ الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال رحمه الله ، وحصل المؤلف بها على درجة الدكتوراه . وهو يعمل الآن أستاذاً مساعداً للتاريخ الإسلامى في كلية التربية بجامعة بغداد . وله عدة دراسات أخرى في مجال العراق السلجوقي ، فقد ألف كتاباً عن المدرسة المستنصرية وآخر عن الغزالى .

وقد عنى المؤلف في كتاب « تاريخ العراق في العصر السلجوقي » بالمظاهر الحضارية على قدم المساواة مع العرض التاريخى . وحيث أن الحركة الفلسفية والمدرسية — التى وضع أسسها فيلسوف السلاجقة نظام الملك — كانت ذات أهمية كبرى في عهد السلاجقة فقد أحيطت تلك الحركة بعناية المؤلف ، معتمدا في دراسته على المراجع الأصلية المخطوطة والمطبوعة العربية والفارسية وأورد في نهاية كتابه مجموعة من الملاحق عن الخلفاء والسلاطين والوزراء

وكبار رجال الدولة ورسومهم والمنشآت العامة والأحداث الكبرى مما يعين على فهم العصر.

وتعرض المؤلف في كتابه هذا إلى الظروف التى أدت إلى سقوط الدولة البويهية الديلمية الشيعية على يد الأتراك السلاجقة السنة . وعرض بالتفصيل نظم الحكم والإدارة والتراث الثقافي والتعليمى والفلسفى للعراق في عهد السلاجقة الذين كان عهدهم عهد نمو للحركات الثقافية والعليمية والفاسفية حيث أنه بدأ بصدام عقائدى عنيف فضلاً عن أنه كان يوجد في عهد السلاجقة ثلاثة خلفاء : الخليفة العباسى في بغداد ، والفاطمى في القاهرة وخليفة ثالث أموى في الأندلس ، ناهيك عما كان بين الشافعية والأشاعرة والحنفية والسنة والشيعة من خلافات وأزمات.

لقد كان العصر عصر حركات دينية كبرى فلقد زحف الفاطميون من تونس إلى مصر واستولوا على الشام والحجاز ، وقام ثائر عنيد — هو البساسيرى — في العراق كاد أن يضع العراق في يد الفاطميين . كما كان عصر التوغل الإسلامى القوى في الهند ، ومن ناحية أخرى كان على يد السلاجقة أنفسهم هزيمة إمبراطور الروم وأسره في معركة مانزكرت التى كانت ممهداً للحروب الصليبية ومع هذا لا نجد للسلاجقة دور يذكر في صد العدوان الصليبى وذلك بسبب الصراعات الأسرية وانشغالهم بخطر جديد في الشرق هو الدولة الخوارزمية ، وفي مثل هذه الظروف تستعر الفتن الطائفية ، فكانت من عوامل ضعف السلاجقة ، ولعب الإسماعيلية دوراً رهيباً بسبب قيامهم باغتيالات سياسية منظمة لرجالات الأتراك السلاجقة . وفي الوقت نفسه كانت الدولة السلجوقية تعيش بين دول ناشئة قوية إلى الشرق منها وإلى الغرب منها أيضاً ، فبينما كانت الدولة الخوارزمية تزداد قوة يوماً بعد يوم كانت دولة نور الدين محمود وصلاح الدين قد تسلمت قيادة العالم الإسلامى في الكفاح ضد الصليبيين وعمل الخليفة العباسى على الإفادة من أوضاع السلاجقة المتدهورة فاستنجد بالدولة الخوارزمية ضدهم وكان أن سقطت دولة السلاجقة واستعاد الخليفة العباسى الكثير من سلطانه ، ولكنها كانت كصحوة الموت بالنسبة للخلافة

حيث لم يمض سوى وقت قصير حتى دهم المغول الدولة الخوارزمية ، ومن بعدها بغداد ١٢٥٨ م .

ولم يغض المؤلف الطرف وسط تلك الأحداث الكبرى عن بعض المظاهر الطريفة في العهد السلجوقي مثل حركة العياريين الذين كانوا أشبه بالشطار ، وكان هؤلاء العياريون من مختلف الطوائف ولهم مثلهم الخاصة بهم . واعتقد أنهم يحتاجون إلى دراسة خاصة بهم تكشف عن حقيقة تاريخهم .

المؤلف : دكتور جعفر خصباك

الكتاب : العراق فى عهد المغول الإيلخانيين ١٢٥٨–١٣٣٥م

الفتح . الإدارة . الأحوال الإقتصادية . الأحوال الإجتماعية .

مطبعة العاني . بغداد – ١٩٦٨

تعليق : دكتور عبد العزيز سليمان نوار

بينما كان العراق قلب العالم الإسلامى خلال الدولة العباسية نجده قد أصبح مجرد ولاية في إمبراطورية الخان الأعظم ، ومن هنا لن تصدر عن العراق سياسات كبرى أو توجيهات عالمية في عهد الإيلخانيين ، ولهذا كان كتاب الدكتور جعفر خصباك دراسة مفصلة للأحوال الداخلية في عهد الإيلخانيين من حيث الإدارة ، والإقتصاد بكافة جوانبه (الزراعة . الصناعة . التجارة . الضرائب . ملكية الأرض) . وكذلك الأوضاع الإجتماعية بكافة شعبها (السكان والمدن ، القبائل العربية ، الطوائف الدينية الإسلامية وغير الإسلامية) .

تتبع المؤلف الظروف التى أدت إلى سقوط بغداد في يد المغول وأهمها انشغال خلافة بغداد وسلطنة خوارزم في اقتسام تركة السلاجقة ، دون تركيز الجهود ضد المغول الذين كانوا قد شرعوا في دق أبواب البلاد الإسلامية بعنف ، حتى أن هناك من يتهم الخليفة العباسى نفسه بأنه كاتب المغول ليتعاونوا معه ضد سلطان خوارزم .

وأفرد المؤلف فصلاً خاصاً بشأن اتهام الوزير مؤيد الدين بن العلقمى بخيانة الخليفة والتمهيد لسقوط بغداد في يد المغول ، وأخذ يفند الحجج التى قيلت في هذا الصدد وخرج من مناقشاته بأنه ليست هناك دلائل تدين ابن العلقمى بالخيانة .

وأجاب المؤلف عن أسئلة هامة كانت لا تجد إجابة شافية لدى المشتغلين بتاريخ العراق في العهد المغولى . هل استكان العراق للإحتلال المغولى ؟ وماذا حدث لبغداد – مقر الخلافة – بعد أن أصبحت تحت حكم وثنى ؟ .

بين لنا المؤلف أن المقاومة ضد المغول استمرت بعض الوقت خاصة في إقليم البطائح الوعر ، إلا أن هذه المقاومة لم تكن بقادرة على تحرير العراق من المغول .

أما من حيث الحكم والإدارة فقد أبقى المغول الحكم في يد عدد من أهل العراق منهم مؤيد الدين بن العلقمى ، وفوض إليهم أمر إعادة تنظيم البلاد . وبالتدريج الغيت الدواوين العديدة التى كانت في بغداد واقتصرت على ديوان واحد ، وكان صاحب الديوان ذا مكانة كبيرة في البلاد ، وكان يعينه كاتب السلة وهو أشبه ما يكون بسكرتير مجلس الوزراء الآن ، أما الوظائف الأخرى الرئيسية فكانت :

١ — المشرف وهو المسئول المالى .

٢ — قاضى القضاة .

٣ — المحتسب .

ومما لا شك فيه أن أشق الدراسات هى التى تتعرض للمؤسسات الداخلية وللنظم الإدارية والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، وهذه الأمور هى التى حظيت بعناية المؤلف أكثر من غيرها .

والجديد في هذه الدراسة أنه فند الأقوال التى رددها كثير من الكتاب بشأن مسئولية المغول في تدمير مشروعات الرى في العراق والقضاء على اقتصاديات البلاد . ويبدو فعلاً أن المغول حاولوا أن يعيدوا النشاط الإقتصادى إلى البلاد .

المؤلف : دكتور عبد العزيز سليمان نوار

الكتاب : المصالح البريطانية فى العراق ١٦٠٠ / ١٩١٤

مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٦٨

تعليق : الدكتور جمال زكريا قاسم

توفر الدكتور عبد العزيز نوار على دراسة تاريخ العراق الحديث منذ سنوات كثيرة . وهو في هذا الكتاب يدعو إلى ضرورة توجيه الإهتمام إلى دراسة الأوضاع والتطورات الداخلية عند التعرض بالكتابة لأحد جوانب تاريخ العرب بصفة عامة وتاريخ العراق بصفة خاصة ، كما يعلن عن كسر احتكار المؤرخين الأوربيين لكتابة تاريخ العرب وأن الوقت قد حان لكى يكتب هذا التاريخ بأيدى عربية أمينة وإن كان لابد من نقل الوثائق التى تعين على ذلك من دور الوثائق الأوربية إلى جانب تنظيم الوثائق المكدسة في دور الوثائق العربية والتركية وتيسير سبل الإطلاع عليها .

والكتاب دراسة وثائقية ربما تفيد المتخصص أكثر من إفادتها للقارىء العادى . وتعتمد أساساً على الوثائق الموجودة في سجلات وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند وقد اهتم المؤلف بهذه الوثائق اهتماماً بالغاً إذ عكف على جمعها وتنسيقها وترتيبها وأخرج منها دراسته هذه كما أفرد لها قسماً كبيراً ألحقه بالكتاب ليمكن أن يستفيد منه الباحث المتخصص .

وقد بدأ المؤلف كتابه بتوضيح المعالم الرئيسية لتاريخ العراق حتى يسهل على القارىء — كما يقول — الإلمام بموضوعات الكتاب التى تعرض فيها لنمو المصالح البريطانية في أنهار العراق خلال السنوات الممتدة من ١٦٠٠ إلى ١٩١٤ وإن كانت الدراسة تنصب في معظمها على القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد يكون ذلك راجعاً بالدرجة الأولى إلى اتضاح المصالح البريطانية منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر أكثر مما كانت عليه

قبل هذه الفترة . ويرتبط ذلك بالمخططات التى وضعتها بريطانيا لتجعل من العراق قاعدة بحرية ضد الأطماع النابليونية في الشرق الأدني ١٧٩٨–١٨٠١، ثم ضد التوسع المصرى خلال الفترة من ١٨٣١ إلى ١٨٤١ الذى أخذ يطرق أبواب العراق وما ترتب على ذلك من ظهور قوة محلية كبرى قد تستطيع أن توحد منطقة الشرق العربي وبالتالى تقف حجر عثرة في وجه الأهداف الإستعمارية البريطانية . ولذلك اتجهت بريطانيا لبذل محاولتها لاستخدام الملاحة التجارية في أنهار العراق والحصول على امتيازات ملاحية في نهر الفرات واعتباره يشكل حداً فاصلاً بين ولايات الحكومة المصرية وولايات السلطان الشرقية . فضلاً عما يحققه لها استخدام خطوط الملاحة التجارية عبر الشرق الأدني لربط الشرق بالغرب من أهداف سياسية واستراتيجية فضلاً عن الأهداف الإقتصادية . والدليل على ذلك أنه على الرغم من انتهاء موجة التوسع المصرى عقب تسوية لندن ١٨٤٠ – ١٨٤١ فقد ظل الإنجليز يعملون على تصعيد مصالحهم في العراق ظهر ذلك في تأسيس بيت لينش للملاحة البخارية ونمو مصالحهم المتزايدة مما عرضهم لصراعات ومشاحنات شديدة مع الباب العالى خاصة حينما عمل الإنجليز على معارضة المحاولات التى بذلتها الدولة العثمانية لاستخدام بواخر عثمانية في المياه العراقية والتخلص من الضرائب التى كانت تفرضها الدولة العثمانية على السفن المستخدمة للملاحة بين بغداد والبصرة.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تتساهل في إعطاء الإمتيازات الملاحية للإنجليز إلا أنها لم تلبث أن أدركت خطورة النتائج التى يمكن أن تظهر فيما بعد . ويرتبط ذلك بالأسلوب الذى اتبعته الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهو الأسلوب الذى يتجه إلى محاولتها تقوية قبضة يدها على الولايات الخاضعة لها . ويسجل عام ١٨٨٣ تنبه الدوائر العثمانية إلى أن الإمتيازات التى أعطيت للإنجليز في المياه العراقية أصبحت تشكل خطراً شديداً يهدد مستقبل البلاد في وقت كانت فيه فرنسا قد استولت على تونس ١٨٨١ وانجلترا قد احتلت مصر ١٨٨٢ . ولذلك عزمت الحكومة العثمانية على مواجهة الموقف فأوقفت بواخر شركة لينش عن العمل وبدأت تستعيض عن بواخر الشركة الإنجليزية ببواخر عثمانية وكان من الطبيعى أن

يؤدى هذا الموقف الذى اتخذته الدولة العثمانية إلى مساجلات بين الإنجليز والعثمانيين أوردها المؤلف في كتابه وسجل في جانب منها استخفاف الإنجليز بالدبلوماسية العثمانية حينما أكدوا بوجود اتفاقية سبق أن عقدوها مع الباب العالى في عام ١٨٤٦ تبيح لهم التمتع بامتيازات الملاحة في أنهار العراق بينما يؤكد المؤلف أن هذه الإتفاقية لا وجود لها أصلاً .

وكان من الطبيعى إزاء القوة البريطانية العسكرية والسياسية أن تعجز الحكومة العثمانية عن منع بواخر شركة لينش عن العمل بل أن الشركة في السنوات التالية من أواخر القرن التاسع وبداية القرن العشرين تابعت نشاطها بقوة أكثر مما كانت عليه من قبل إذ تمكنت من الحصول على امتيازات جديدة يشجعها في ذلك الضعف الذى أخذت تتردى فيه الدولة العثمانية بل أنها استطاعت أن تدمج إليها البواخر العثمانية التى كان قد قصد بها أصلاً كسر احتكار الشركة الإنجليزية للملاحة في العراق وقد تأكد لها ذلك بصدور فرمان عثماني في عام ١٩٠٨ عقب الإنقلاب الدستورى نص رسمياً على دمج البواخر العثمانية بشركة لينش مع إعطاء الشركة الجديدة حق احتكار الملاحة في نهر دجلة إلى جانب نهر الفرات .

ويرى المؤلف أن احتكار شركة لينش للملاحة كان له نتائج بالغة الخطورة إذ أبعد القوى الوطنية عن مجال المواصلات الخارجية التى تعتبر ركناً أساسياً من أركان التطور المادى . ولذلك كان لأزمة لينش تأثيرها في نفوس العرب ضد سياسة الإتحاديين التى أدركوا أنها سياسة تقوم بها الحكومة التركية وتهدف بها إلى التضحية بمصالح العرب على مذبح الإمبراطورية العثمانية الأمر الذى أسرع إلى تكتيل نواب العرب لمواجهة هذه السياسة التى اعتبروها تهاوناً في المصالح العربية .

وهكذا استطاع المؤلف في عرضه أن يتدرج مع الخطوات التى بذلتها بريطانيا لكى تجعل بيتاً تجارياً بسيطاً يتحول إلى مؤسسة سياسية اقتصادية كبرى أصبح لها دور كبير ليس في سياسة العراق فحسب بل وفي السياسة الدولية بصفة عامة وهذا أمر ما كان ليتحقق لو لم تكن بريطانيا من القوة والنفوذ

بحيث استطاعت في مناسبات كثيرة أن تفرض رأيها على الدولة العثمانية وتحصل منها على امتيازات سياسية واقتصادية بعيدة المدى .

ولا شك أن الكتاب ساهم في إضافة جديدة للمكتبة العربية كما وضع لبنة قوية في إعادة كتابة تاريخ العراق الحديث الأمر الذى جعل من جامعة بغداد — التى عمل فيها المؤلف بضع سنوات — تساهم بإمكانياتها المادية والمعنوية لنشر هذه الدراسة .

المؤلف : دكتور فاضل حسين

الكتاب : تاريخ الحزب الوطني الدمقراطي ١٩٤٦ – ١٩٥٨

مطبعة الشعب بغداد ١٩٦٣ .

تعليق : دكتور عبد العزيز سليمان نوار

كان العراق بصفة عامة من أول البلاد العربية التي ظهرت بها اتجاهات يسارية في وقت مبكر . ويعتبر الحزب الوطني الدمقراطي واحداً من هذه الأحزاب اليسارية المعتدلة وقد ظهر هذا الحزب في ١٩٤٢ واستمر حتى ١٩٥٤ . وبعد هذا التاريخ كان له نشاط غير رسمي .

ولا شك أن الكتابة عن الأحزاب اليسارية في الوطن العربي شاقة ومثيرة لكثير من المشاكل ، ولكن المؤلف يكتب معتمداً على وثائق تحت يده وعلى معلوماته الشخصية التي كونها خلال مشاركته في أعمال هذا الحزب . فقدم لنا بذلك مادة لم يسبق نشرها .

وحين تعرض المؤلف لتاريخ الحزب الوطني الدمقراطي عنى بشرح نظمه الداخلية الخاصة بالحرية الإنتخابية عند اختيار قادة الحزب . وكانت الحرية الإنتخابية سواء في تشكيل الحزب أو كسياسة له هي الهدف الأكبر للحزب . وإلى جانب ذلك كان الحزب يدعو إلى تخليص البلاد من المعاهدة العراقية البريطانية (١٩٣٠) ، وبتقوية جامعة الدول العربية بما يكفل قيام اتحاد فيدرالي بين البلاد العربية وتحرير فلسطين ، وفي المجال الدولي دعا الحزب إلى اتباع سياسة الحياد على اعتبار أن هذه السياسة كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من وراء الضمان الجماعي العربي . ومن حيث الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي ، فقد كان الحزب أول من دعا إلى تطبيق الإصلاح الزراعي وبإشراف حكومة البلاد على الثروة النفطية وتوزيع أرباحه على على مختلف المواطنين بالعدل .

وكان لرئيس الحزب في العراق ، شأنه شأن أحزاب الوطن العربي أثر كبير في توجيه سياسته وتقوية جانبه . وكانت الأحزاب العراقية في حاجة إلى رئيس قادر على التصدى لنورى السعيد الذى سهر في المناورات السياسية . وكان كامل الجارجى وحسين جميل ومحمد حديد من أبرز زعماء الحزب جمعوا بين السياسة والقدرة على توجيه أمور الحزب ولكن كانت الاتجاهات اليمينيه واضحة لدى كامل الجارجى ومعظم أعضاء الهيئة المؤسسه الأمر الذى جعل عدداً من المثقفين - من بينهم مؤلف الكتاب - يعماون على تكوين جناح يسارى يقاوم تلك الاتجاهات اليمينية . وبينما كانت روح المحافظة هذه قوية في الهيئة المؤسسة واللجنة الإدارية المركزية للحزب ومكتب الرئاسة كان الجناح اليسارى قادراً على أن يحفظ للحزب اتجاهاته التقدمية . وهكذا كانت الحركة التقدمية تجد عقبات شديدة في داخل الحزب نفسه فضلاً عن قوة خصوم الحزب من الأحزاب اليمينية وعلى رأسها نورى السعيد. ولقد جاءت فترة اشترك فيها بعض زعماء الحزب في وزارة نورى السعيد إلا أن ذلك لم يغير من استمرار الجناح اليسارى في الحزب من متابعة نشاطه .

كان من أبرز أوجه نشاط الحزب الدمقراطى معارضته الشديدة لمعاهدة بورتسموث ، وتشكيل الجبهة الوطنية بالتعاون مع حزب الاستقلال وبعض القوى الشيوعية من أجل خوض انتخابات ١٩٦٤ وللحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان لليسار العراقي . وفعلاً نجح عدد من زعماء اليسار في الانتخابات . ورغم قلة عددهم إلا أن ذلك كان كافياً لكى تشخذ القوى اليمينية أسلحتها لحل مجلس النواب حتى لاتُعطى فرصة لليساريين لمخاطبة الأمة من على منبر البرلمان . وفعلاً لايكاد المجلس الجديد يجتمع في ٢٦ يوليو ١٩٥٤ حتى حله نورى السعيد في ٣ أغسطس ١٩٥٤ ، ثم سحبت الحكومة إجازة الحزب الوطنى في ٢ سبتمبر ١٩٥٤ . ولا شك أن تلك الضربات التى وجهها اليمين إلى اليسار العراقي كانت هى المهدد الضرورى لعقد حلف بغداد ١٨٥٥ ، ولكن أدت تلك السياسة في نفس الوقت إلى ثورة تموز ١٩٥٨ .

وفي الفترة الواقعة بين ١٩٥٤ — ١٩٥٨ كانت للحزب بعض أوجه نشاط غير رسمى سواء في داخل العراق أو خارجه الأمر الذى أدى إلى القبض على زعماء الحزب في ديسمبر ١٩٥٦ في وقت كانت فيه البلاد ساخطة على الحكومة العراقية بسبب موقفها المتخاذل من العدوان الثلاثي على مصر . ويقول المؤلف .

« عملت حوادث السويس وحوادث العراق في تكوين جبهة الاتحاد الوطنى الدمقراطى والشيوعى وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين »

وقد حددت هذه الجهة في أهدافها التالية :

١ — تنحية نورى السعيد وحل مجلس النواب الذى صنعه نورى السعيد

٢ — خروج العراق من حلف بغداد .

٣ — انتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي .

٤ — إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

ثم حدث أن انفجرت الحرب الأهلية في لبنان ووقفت حكومة العراق مؤيدة لكل من بريطانيا وأمريكا وتركيا وهنا أصدرت جبهة الاتحاد الوطنى بياناً للشعب العربي جاء فيه :

« . . . كنا نود أن يستجيب الحاكمون إلى مطالب الشعب حقناً للدماء الزكية ولوضع حد لتحدى إرادة الشعب والتنكر لمفاهيم الحرية والدستور مما هدد لبنان واستقلاله . . . . وانكى من ذلك كله استعداء مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة من قبل بعض الدول العربية على البعض الآخر . »

ولا شك أنه كان للنشاط الذى قامت به هذه الجبهة أثره في نشوب ثورة تموز ١٩٥٨

المؤلف : دكتور فاضل حسين

الكتاب : **مشكلة الموصل** (دراسة في الدبلوماسية العراقية — الانجليزية التركية وفي الرأى العام) . الطبعة الثانية
مطبعة أسعد . بغداد ١٩٦٧

تعليق : دكتور عبد العزيز سليمان نوار

تعتبر الموصل مفتاح العراق الشمالى ، وهى المسئولة عن تموين وسط العراق وبغداد بكثير من الضروريات الغذائية . وخلال القرون الأربعة التى عاشها العراق تحت الحكم العثماني ، كانت الموصل ولاية من ولايات العراق وكان وجهها قد اتجه نحو بغداد بقوة خلال العهد العثماني . وعندما خاضت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ، كان العراق جبهة كفاح مرير بين العثمانيين والانجليز حتى انهارت الجبهات العثمانية في المشرق العربي واستولى الانجليز على بغداد وعندما وقعت هدنة مد روس في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ كانت القوات الانجليزية على بعد ١٢ ميلاً جنوبي الموصل التى أصبحت محط أنظار الدول الكبرى الأوربية بسبب اكتشاف البترول بوفرة بالقرب منها .

ومع أن الموصل بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو كانت داخل منطقة النفوذ الفرنسية إلا أن الحكومة البريطانية شرعت منذ توقيع هدنة مدروس على تقويض اتفاقية سايكس بيكو لمصلحتها . ومن مظاهر ذلك العناية الكبرى التى أولتها للموصل عقب توقيع الهدنة حيث صممت أن تضع يدها عليها لنفطها ولموقعها ولاستخدامها سلاحاً ترغم به حكومة العراق على السير وفق التوجيهات البريطانية وإلا سلخت الموصل عن العراق . وقد تعرض المؤلف بالتفصيل للخطوات التى اتبعتها بريطانيا للوصول إلى غرضها هذا ، وأول خطوة هى إيجاد مبرر لقيام القوات البريطانية بمتابعة الزحف بعد توقيع الهدنة لاحتلال الموصل . والخطوة الثانية هى رفع يد فرنسا عنها ، ولقد

نجحت بريطانيا في إقناع فرنسا بالاكتفاء بنصيب في شركة بترول العراق في مقابل التنازل عن حقها في الموصل ، وفي نفس الوقت سعت بريطانيا إلى الوصول إلى تفاهم نهائي سلمى بشأن الموصل مع الحكومة التركية ، ولكن المشكلة أصبحت معقدة لأن تركيا اعتبرت الموصل من الأراضى التركية السليبة ، فأصبحت الموصل بذلك هدفاً قومياً من أهداف حكومة مصطفى كمال (أتاتورك) ، كما أصبحت هدفاً قومياً تستميت في الدفاع عنه حكومة العراق الناشئة التى كانت ترى عن حق أن فقدانها الموصل سيقضى على مستقبل العراق.

لم تكن مشكلة الموصل بقاصرة على العراق وبريطانيا وتركيا بل كذلك أصبحت مشكلة دولية تحاول عصبة الأمم أن تثبت من خلالها أنها قادرة على حلها حلاً سلمياً يرفع من قدرها كأداة لنشر السلام وتوطيده . وكان هذا من أعز أماني بريطانيا حيث أن الحلول السلمية عن طريق عصبة الأمم كانت في صالح بريطانيا

واستطاعت بريطانيا أن تنقل المشكلة إلى عصبة الأمم التى كلفت لجنة للتحقيق في المشكلة من كافة جوانبها الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية والتاريخية . وتمثل دراسة المؤلف للظروف التى عملت فيها تلك اللجنة ، وأسلوبها في العمل وفي جمع المعلومات ، ومدى صحتها وقيمتها الجانب الرئيسى من الكتاب ولقد كان الكثير من هذه المعلومات يتضارب بعضه مع بعض ، ثم إن هذه اللجنة كانت تعمل في جو مشحون بالتوتر والانفعال . فقد وقعت ثورة كردية في تركيا ووقعت حوادث حدود عرضت الموقف للتدهور . وبعد جهد كبير توصلت اللجنة إلى توصيات محددة رفعتها إلى عصبة الأمم التى أوصت بالإبقاء على الموصل في الدولة العراقية الناشئة بشرط عقد معاهدة مع بريطانيا .

بعد أن تعرض المؤلف بالتفصيل لتلك التطورات انتقل إلى الشطر الثاني من بحثه وهو دراسته للرأى العام إزاء مشكلة الموصل ، فعرض بإسهاب عن الرأى العام العراقي وما دار من مناقشات حول الموضوع في المجلس التأسيسى العراقي وفي دوائر الأحزاب العراقية ، كذلك شرح موقف الرأى العام البريطاني وما دار في البرلمان وفي الصحافة من جدل حول الموضوع . كذلك تعرض للرأى العام التركى والفرنسى والأمريكى .

وبينما كانت تركيا تبذل أكبر جهودها من أجل الحصول على الموصل كان أملها ينهار بسرعة بسبب قوة الحجج الحقيقية التي تدعو إلى بقاء الموصل في الدولة العراقية ، ويرى المؤلف عن حق أن البترول كان عاملاً حاسماً في الإبقاء على الموصل ضمن العراق فيقول في ختام بحثه مبلوراً المشكلة : « إن النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث . . . . . إن بريطانيا العظمى لم تقاتل من أجل الموصل لأن التسوية السلمية أقل نفقة ، ولأنها أرادت أن تجعل مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره على الارتماء في أحضانها وتسليم النفط إليها و. . . حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن روسيا السوفيتيه .. (وحاولت) عبثاً التخلص من منافسة الولايات المتحدة ».

ولقد كشف لنا المؤلف في خاتمة بحثه كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية سببت تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح بريطانيا في مؤتمر لوزان وذلك عن طريق التأييد السرى لتركيا ، وكيف أن الولايات المتحدة كانت تنادى بسياسة الباب المفتوح لكى تحصل على نصيب في نفط الموصل ، فلما نجحت المساومات البريطانية الأمريكية وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على ٢٥ ٪ من أسهم شركة النفط أغلقت الباب المفتوح ، وفي ١٩٢٨ كانت التسوية النهائية لتوزيع أسهم شركة نفط العراق على النحو التالى :

— شركة النفط الانجليزية الفارسية	٢٣,٧٥ —
— شركة النفط الانجليزية السكسونية (وتمثل رويال د ج وشل)	٥ ٢٣,٧٥
— شركة النفط الفرنسية	٢٣,٧٥ —
— شركة استثمار الشرق الأدني (وتمثل الجماعات الأمريكية)	
— شركة التعاون والاستثمار المحدودة (وتمثل كلبنكيان)	٥ —

والجدير بالذكر أن هذا الكتاب كان في الأصل الرسالة التى حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية .